



كوت ماری عراق
حاکم عالی بالایی نیتهتیه حاجی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٩٦/التمذية/تسيز/٢٠١١

تطلعت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين والكرم طه محمد والكرم أحمد بدران ومحمد صائب الشكشكشي وعهود صلاح التميمي وميخائيل شمشون فيس كوريس وحسين عباس أبو الحسن المأوتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - / رعد عبد عون حسين علي الطزرجي .
التميز عليه - المدعي عليه - / وزير الدفاع / إنذاعة توظيفته - ومجلسه التوظيف
التعاقبي محمد حسين .

الإتهام

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري انه تم إعلائته على التقاعد بموجب الأمر الديواني المرقم (١٥٢) في (٢٠١٠/٧/١١) اعتباراً من تاريخ صدوره استناداً الى أحكام المادة (١٥) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (٣) لسنة ٢٠١٠، وبتاريخ ٢٠١٠/١١/٦ تم إيقاف راتبه بأمر من وزير الدفاع وهو ما يزال مستمراً بالخدمة (أي قبل صدور الأمر الديواني بإعلائته للتقاعد) . تتقدم المدعي بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٩ إلا انه لم يبت به رغم مرور المدة القانونية . تقدم المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ طلباً بالحكم بحذف استمقاله لرواتبه الموافقة من تسريح ٢٠١٠/١/١ ولغاية تاريخ افتتاحه من دائرته في ٢٠١٠/٩/٢٠ مع فروقاتها وحسب رواتب حراسه الشخصيين ، ونتيجة المرافعة الحضورية الطلبي أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٨/١٢ وبعدد قضاية (١٠٩/قضاء اداري/٢٠١٠) حكماً يقضي برفع الدعوى ذلك ان قانون الخدمة والتقاعد العسكري قد حدد سن القانونية لإعلاء العبد على التقاعد بـ (٦٠) سنة وإن المدعي قد تجاوز السن القانونية للإعلاء على التقاعد ، طعن (التميز) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١١/٩/٦١ طلباً تكفنه للأجيب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم



كوت ماري عراقي
حدا حایری وایری هونتهداجری

جمهورية العراق
المجلس الاتحادي العليا
العدد: ٩٦/اتحادية/مميز/٢٠١١

المميز وجد انه لما استند اليه من اسباب صحیح وموافق للقانون ، فكس ان المميز (المدعي) يدعي اعلمته على التقاعد بموجب المادة (٤٥/اولاً) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري لمرقم (٣) لسنة ٢٠١٠ بموجب الامر الاتحادي المرقم (١٥٦) في ٢٠١٠/٧/١١ اختياراً من تاريخ صدور ، وتم إيقاف صرف راتبه اعتباراً من ٢٠١٠/٩/١١ بامر من المميز عليه (المدعي) عليه (إضافة لوظيفته) وهو لا يزال مستمراً بالخدمة واسم تصريف استحقاقه لرواتبه الموقوفة من ٢٠١٠/٩/١١ ونقابة تاريخ افتتاحه بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠ رغم المطالبة والتنظم ، ومن ملاحظة نص (البند /اولاً) من المادة (٤٥) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ نوجدنا بأنه قضى بإعالة العسكري على التقاعد عند أعمال السن القانونية لرتبته المحددة بالقانون ، وحيث ان المميز (المدعي) كان برتبة صيد عند اعلمته على التقاعد وحيث ان القانون المذكور الفأ قد حدد سن (٦٠) سنة لاعالة من هو برتبة صيد على التقاعد ، وحيث ان (المميز) قد تجاوز هذا السن كونه من مواليد ١٩٤٩/٧/٤ ، وحيث انه قد تسلم رواتبه لغاية ٢٠١٠/٧/١٤ فإنه يستحق الراتب التقاعدي اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١٥ ، عليه فإن مطالبة المميز (المدعي) بصرف استحقاقه من الراتب من ٢٠١٠/٩/١١ ونقابة تاريخ افتتاحه بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠ لا أساس لها من القانون ، وحيث ان المحكمة قضت بحسبها برد الدعوى لغير كون حكامها صحيحاً وموافقاً للقانون عليه قرر تصليفه ورد الطعون التمييزية وتحصيل المميز رسم تمييز وصدر القرار بالاتفاق بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠.


الرئيس

مدحت المحمود


نائب الرئيس

فاروق محمد الصلي


العضو

جطر ناصر حسين


العضو

أكرم طه محمد


العضو

أكرم احمد يابان


العضو

محمد صائب الشفيقدي


العضو

عبد صالح التميمي


العضو

ميناويل شمشون قن كوزكيس


العضو

حسين أبو التمن